

قبس من لسان العامة في معجم الصّحاح

د. حسين عباس الرفايعة

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الحسين بن طلال

الملخص

يقف هذا البحث على تبيان مصطلح العامة في النظر اللغويّ قديمه وحديثه وتصنيف مظاهر الخطأ اللغويّ في لسان العامة التي جاءت متناثرة في معجم الصّحاح، وإدراجها في مستوياتها اللغويّة (الصوتيّة/ الصرفيّة، والتركيبية، والدلاليّة) وإبراز مسائل كلّ مستوى ممّا شكّل ملحظاً بارزاً باستثثار المستوى الصوتي/ الصرفيّ بالنصيب الأكبر؛ لأنه أكثر عرضة من غيره للتغيير، وأنّ الخطأ في الأسماء كان أوضح منه في الأفعال، وأن لا توافق على معيار الصّحة اللغويّة في المدونة اللغويّة.

(١)

استخلص الجوهري في معجمه الصحاح ما ثبت له، وقرّر من صحيح اللفظ دون أن يتناسى ذكر ما وقع من انحراف لغوي في لسان العامة؛ إذ نصّ عليه، وثبّه في مواطن شتى في أثناء كتابه، ولكنّه لم يخصّه بالتعليل، والتحليل، والتصنيف، فاكتفى بنقل الصّورة المجرّدة للفظ على حسب ورودها في المدوّنة اللغويّة التي سبقته دون عناية بذكر المستوى اللغويّ الذي تنتمي إليه المفردة؛ لذا آثر الباحث أن يقف على مصطلح العامّة بالبيان، وتصنيف المسائل اللغويّة على حسب المستوى اللغويّ الذي تدرج تحته، معتمداً على المدوّنة اللغويّة التي سبقت الجوهري، واستقى منها مادة معجمه اللغويّ.

(٢)

الصحاح عنوان اختاره إسماعيل بن حمّاد أبو نصر الفارابيّ الجوهريّ (ت: ٣٩٣هـ) لمعجمه اللغويّ الذي أداره على ما صحّ من المفردات على حسب رؤيته التي ترجمها في المقدّمة القصيرة التي صدر بها كتابه، إذ ذهب إلى مبدأ التهذيب الذي بنى عليه معيار الصّحة، فاستبعد المفردة الرديئة التي قلّ استعمالها، وتأتّى له ذلك من خلال التداول الصحيح، معتمداً على السماع للأعراب في البادية، فبنى الثقة على مقابلتهم ومشافهتهم، مضيفاً إلى ذلك اعتماد جودة الرواية، وحسن إتقان اللغة، واستشارة ذوي المعرفة باللغة، جاء في المقدمة "أمّا بعد: فإنّي قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدّين والدّنيا منوطاً بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم

أُغلب عليه. ... بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية، ولم آل في ذلك نصحاً ولا ادّخرت وسعاً^(١).

ويظهر للباحث أنّ اختياره هذا العنوان، وما اندرج تحته من صحّة، قد حفّز الدّارسين إلى الاهتمام به؛ لذا حظي بدراسات ثرّة، واستدراكات جمّة، وإطراءات علميّة كثيرة، فهذا هو الصّفديّ يطالعنا بالقول: "كتاب الصّحاح الذي يضرب به المثل في حفظ اللغة، وحسن الكتابة"^(٢)، وأثنى عليه السيوطي، فقال: "ومن كتبه الصّحاح في اللغة، وهو الكتاب الذي بأيدي النّاس اليوم، وعليه اعتمادهم، أحسن تصنيفه، وجوّد تأليفه....."^(٣).

وقد خصّه أحمد مختار عمر من المحدثين بالدراسة، وأبرز قيمته اللغويّة، وسيورته في الألسنة "وقد سار كتاب الصّحاح في الآفاق، وبلغ في الشهرة مبلغاً عظيماً..."^(٤) ثمّ استقصى الدراسات التي تكلمت

١. الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٩٠، (المقدّمة).

٢. الصّفديّ، صلاح الدين خليل بن آيبك، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركّي مصطفى، إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠، ٦٩/٩.

٣. السيوطي، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ٤٤٦/١.

٤. عمر، د. أحمد مختار، البحث اللغويّ عند العرب، عالم الكتب، ط ٧، ١٩٩٧، ٢٢٤.

٥. عمر، البحث اللغويّ، ٢٢٤، وانظر: أحمد عبد الغفور عطار، مقدّمة كتاب الصّحاح، القاهرة، ط ١، ١٩٨٢، ١٨٢-٢٠٧.

عليه^(١)، نحو: "التنبيه والإيضاح عمّا وقع من الوهم في كتاب الصحاح الذي يعرف بحواشي ابن برّي" و"نفوذ السهم فيما وقع للجوهريّ من الوهم لخليل بن أيّك الصّفديّ" و"الوشاح وتثقيف الرّماح في ردّ توهم المجد للصحاح لعبدالرحمن بن عبدالعزيز المغربيّ"، و"الذيل والصّففة للحسن الصّعانيّ" و"ترويح الأرواح في تهذيب الصّحاح للزنجانيّ" و"مختار الصّحاح لمحمد بن أبي بكر الرّازي" و"ترجمة الصّحاح لقرّة بيرى المسمّاة ب(الترجمان) و"ترجمة المولى محمد بن مصطفى الكورانيّ" و"الصّراح من الصحاح لأبي الفضل القرشيّ".

والجوهري في معجمه حريص كلّ الحرص على إيراد المفردة الصحيحة، ولكنّ ذلك لم يمنعه من الإشارة إلى ما وقع في لسان العامة من خطأ لغويّ، فجاءت عباراته المتكرّرة (والعامّة تقول) و (تقول العامّة) حيثما عنّت له تلك المسألة دون أنّ يشير في الغالب إلى مصدره أو مرجعه الذي استقى منه، أو تحديد مصطلح العامّة الوارد ذكره في كتابه، وهو بذلك يجري على سَمّت من سبقه.

يتراءى لي أنّ مصطلح العامّة لم يكن عُقلاً في المظانّ اللغويّة قديمها وحديثها، لكنّهم لم يضعوا له حدّاً في التعريف، بل تركوه دون تحديد؛ لأنّه لم ينضو على لبس يمكن أنّ يقع على خلاف ما أثاره الدكتور رمضان عبدالتواب في أثناء تحقيقه لكتاب لحن العوام للزبيديّ، إذ ذهب إلى أنّ العامّة يقصد بها الطبقة المثقفة، والمتعلّمة، وليس المقصود بالعامّة الدّهماء، قال: "والخطأ هنا لا يتعلّق بالدّهماء من النّاس، وإنّما قُصد به

المثقفون الذين أصاب لسانهم وكلامهم اللحن. ...^(١)؛ لذا انبرى أحمد قدّور في كتابه الموسوم بـ (مصنّفات اللحن والتثقيف). للردّ على هذا الاعتبار، فذهب إلى القول: "ويبدو أنّ عبدالتوّاب جمع بين مفهوم العامّة من جهة، ومصطلح لحن العامّة من جهة أخرى على حين أنّ دلالة العامّة غَدّت لدينا معروفة بانطباقها على فئات معينة من المجتمع، فلا يمكن بحال من الأحوال أنّ نقبل ما ذهب إليه عبدالتوّاب من أنّ العوامّ عند مصنفي اللحن هم المثقفون، والأدلة التي نحتج بها في هذا المجال كثيرة، أهمها أنّ معظم المصنّفين يفرقون بين العامة والخاصة تفريقاً واضحاً، بل ذهب بعضهم إلى تحديد فئات الخاصة التي شاع لديها لحن مختلف عن لحن العامّة وهو ما فعله ابن مكّي في تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. ...^(٢).

والقول الصّواب ما ذهب إليه قدّور، فلست على يقين ممّا ذهب إليه عبدالتوّاب لدواعٍ كثيرة منها:

١ - أنّ المعجمات اللغويّة قديمها وحديثها، والمدوّنة اللغويّة بشكل عام لم تُشر إلى أنّ مصطلح العامّة من الأضداد حيث يكون مرّة بمعنى الدّهماء، ومرّة أخرى بمعنى طبقة الخاصة.

١. الزبيديّ، أبو بكر محمد بن حسن، لحن العوامّ، تح: د. رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ٢٠٠٠، ٧.
٢. قدّور، د. أحمد محمد، مصنّفات اللحن والتثقيف اللغويّ حتى القرن العاشر الهجريّ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦، ٥٨.

٢- أن أصحاب المصنّفات اللغويّة ممّن سبقوا الزبيديّ، أو الذين جاؤوا بعده قد اتفقت كلمتهم على أنّ العامة على خلاف الخاصة، وذلك بيّن فيما نصّت عليه مدوّنتهم في العنوانات، أو المقدّمات، أو في أثناء البسط والشرح، فلا نعدم أنّ نجد تكرار هذا المصطلح في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ، وفي كتابات الجاحظ، جاء في البيان والتبيين "والعامّة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث. ..."^(١) ونهض ابن قتيبة بالنص على تسمية كتابه بـ (أدب الكاتب) وأنّ المثقفين والكتّاب هم المقصودون بذلك، قال: "فإنّي رأيت كثيراً من كتّاب أهل زماننا كسائر أهله قد استطابوا الدّعة، واستوطؤوا مركب العجز، وأعفوا أنفسهم من كدّ النظر، وقلوبهم من تعب التفكّر."^(٢). وهذا ما أكّده الحريري في كتابه (درّة الغوّاص في أوهام الخواص) عنواناً ومقصداً، قال في المقدّمة: "فإنّي رأيت كثيراً ممّن تسنّموا أسنمة الرّتب، وتوسّموا بسمة الأدب قد

١. الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تقديم: د. علي أبو ملح، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردنّ، ٢٠٠٩، ٤٦.

٢. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تح: محمد محيي الدّين عبدالحميد، ط٤، ١٩٦٣ (المقدّمة ص٦)، وانظر: ابن فارس، أحمد، الصحاحي في فقه اللغة، ٦٥، ٧٢، والجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، تح: أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحموديّة، ٨٢، والسيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، تح: محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر، ١/١٨٧، ١٩٠، ١٩٧، ٤٢٦.

ضاهوا العامّة في بعض ما يفرط كلامهم"^(١)، وقد أفرد السيوطي فصلاً لمعرفة العام والخاصّ في كتابه المزهري في علوم اللغة، إلاّ أنّه لم يضع حدّاً لمفهومي العامّة والخاصّة، فلم يتوقّر كلامه على أنّ العامّة بمعنى الدهماء، أو طبقة الكتّاب والمتعلمين، فاكتفى بالقول: "العامّ الباقي على عمومته، وهو ما وضع عامّاً واستعمل عامّاً"^(٢) وقد هجّس اللغويّون المحدثون بهذا المصطلح بكل وضوح، قال ظاظا: "والعامي المنسوب إلى العامّة تحريف سوقيّ لألفاظ كانت من قبل عربيّة فصيحة"^(٣).

وعزّز ذلك قدّور بقوله: "وتحديد مفهوم الخاصّة والعامّة وارتباط ذلك بالمستوى اللغويّ، فالخاصّة الذين يرد ذكرهم في كتب اللحن هم علماء اللغة، والشعراء، والخطباء، والفقهاء، والمحدثون، وأهل الطبّ والحكمة ومن في مستواهم..."^(٤).

-
١. الحريري، القاسم بن عليّ، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، تح: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٨، ٩.
 ٢. السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى ورفيقه، دار الفكر، د. ت، ٤٢٦/١.
 ٣. ظاظا، د. حسن، كلام العرب (من قضايا اللغة العربية) بيروت، لبنان، ١٩٧٦، ٨٠.
 ٤. قدّور، مصنفات اللحن والتثقيف، ٥٧، وانظر: آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٠، ١٧٠، ١٧٦، والصالح، د. صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١٠، ١٩٨٣، ٦٥، والموسى، د. نهاد، قضية التحوّل إلى الفصحى في العالم العربيّ الحديث، دار الفكر، عمّان، ط ١، ١٩٨٧، ٦٩، ٧٩، وحجازي، د. محمود فهمي، علم اللغة العربيّة، دار غريب، مصر، ١١٥.

٣- أنّ لغة أهل الأندلس لم تختلف مدلولاتها عن لغة أهل الشرق، وأنّ مدارج اللغة لم تضق على الزبيديّ حتّى يندفع إلى توليد هذا المعنى.

٤- أنّ الزبيديّ نفسه كان ينصّ على مصطلح الخاصة حيث عنّ له في مواطن كثيرة في كتابه، ولو كان مصطلح العامة بمعنى طبقة المثقفين ومنّ دار في فلکهم لما لجأ إلى هذا التكرار وهذا النصّ، قال: "قد أُوع بالخطأ في هذا أهل الكلام، والمدّعون لحدود المنطق حتّى غرّ ذلك جماعة من الخطباء..."^(١)، وقال في موطن آخر: "وقد غلّط في ذلك أهل الكلام، وأكثر المحدثين من الشعراء، والكتّاب، والفقهاء..."^(٢)، ومهما يكن من أمر فإنّ كلّ ذلك يؤكّد أنّ عبد التواب قد وهم في تفسير مصطلح العامة بمعنى طبقة المثقفين ومن دار في فلکهم، وهو نفسه يعيد مصطلح العامة بمعنى الدّهماء في مؤلّفاته قال: "ولست هذه الظاهرة منحصرة في معاملة واو المدّ الأصليّة معاملة الحركة المركبة، بل إنّها تشمل كذلك معاملة العوامّ للدال والسين أحياناً، معاملة الصوتين المعيّرين في العاميّة عن الصوتين الأسنانين الذال والثاء"^(٣)، وقال في

١. الزبيديّ، لحن العوام، ٦٩.

٢. السابق نفسه، ٧٠، وانظر: ١٤٠، ١٥٥، ٢٩٠.

٣. عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغويّ (مظاهرة وعلله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة،

ط ١، ١٩٨٣، ٨٤.

موطن آخر: "ومن أمثلة الفصل الخاطيء، قول العامة: (عقبال عندكم بدلاً من عقبي لكم)"^(١).

وعلى أية حال فإنّ الاستياء من كل خروج لغويّ سواء أكان في لسان العامّة أم الخاصّة يشكّل مظهراً من مظاهر الخطأ اللغويّ؛ لذا برز التصحيح اللغويّ في مصنّفات كثيرة بوصفه معالجة إصلاحية في متن اللغة، تستهدف ترقية الاستعمال، أو حفظه في مستوى الصواب، وهو استبدال لفظ بلفظ أو صيغة بصيغة، أو تركيب بتركيب على حدّ قول الدكتور نهاد الموسى^(٢)، وعلى هذا يمكن التّهدي إلى أنّ مصطلح العامة يعني ما خالف المختار مما أطبق عليه علماء اللغة، أو كادوا، وأن ما أودعه الجوهريّ في الصحاح يشتمل على كلّ صحيح معتمد لدى اللغويّين حتّى يكون اختيار الأدباء - من شعراء وكتّاب - مقبولاً لدى جماعة أهل العلم اللغويّ الذين كانت أحكامهم اللغوية دقيقة ومعبرة. ومظاهر الخطأ اللغويّ ستطالعنا في أثناء هذا البحث على حسب ورودها في المستويات اللغوية.

(٣)

المستوى الصوتي والصرفي

١ - المعاقبة بين الكسر والفتح

١. عبدالنواب، التطور اللغوي، ١٠٣.

٢. الموسى، قضية التحوّل إلى الفصحى، ١٢.

ثمة مفردات وقف عليها الجوهري بالذكر، إذ أصابها تحوّل داخليّ بين الصوائت القصيرة، فتارة تنتقل فاء الكلمة في الأسماء من كسرة إلى فتحة، وتارة أخرى تنتقل من فتح إلى كسر، فمن النوع الأوّل أنّ العامّة تسمّي وعاء الزاد (جَزَاباً) بفتح الجيم^(١)، ومعيار الصّحة اللغويّة يقضي بكسرها إلاّ أنّ المدوّنة اللغويّة لم تقف طويلاً على هذه المادّة؛ لأنّ كلمة اللغويين قد اتفقت على مجيء لغة واحدة فيها هي لغة الكسر، ويقع هذا على نحو مغاير مما ورد في لفظ (جنازة) بكسر الجيم والعامّة تفتح، وقال الجوهري: "الجنازة بالكسر واحدة الجنائز، والعامّة تفتحها، ومعناه الميّت على السرير، فإذا لم يكن عليه الميّت، فهو سرير ونعش"^(٢)، على أنّ الخليل بن أحمد الفراهيديّ يذكر أنّ العرب قد أدارت هذا اللفظ على لغتين، لغة الكسر، ولغة الفتح، وأنّ اللغويين الكبار لا يقرّون مجيء الفتح، يقول: "والجنازة بنصب الجيم وجزّها: الإنسان الميّت، والشيء الذي نُقِل على قوم واغتموا به أيضاً جنازة، قال: وما كنتُ أحشى أن أكون جنازة عليك ومن يغرّ بالحدثان، وقومٌ ينكرون الجنازة للميّت، يقولون: الجنازة بكسر الصّدر خشبة الشّرجع، وإذا مات فإنّ العرب تقول رُمي في جنازته، وقد جرى في أفواه العامّة (الجنازة) بنصب الجيم، والنحارير ينكرونه"^(٣).

ويظهر للباحث أنّ الجوهريّ قد تشبّث بنهاية نصّ الخليل (والنحارير ينكرونه) فبنى على ذلك معيار الصّحة اللغويّة، فرد لفظ الجنازة بالفتح؛

١. الجوهري، الصّحاح، مادة: (جَزَب).

٢. السابق نفسه، مادة: (جنز).

٣. الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مادة: (جنز).

لأن علماء اللغة المجيدين ينكرونه على حدّ قول الخليل، ولا نعدم أن نجد اللغويّ ابن السكّيت يذكر أنّ الأصل في هذا اللفظ بالكسر، وأنّ العامة تميل إلى الفتح على ذلك نصّ في باب (ما هو مكسور الأوّل ممّا فتحته العامّة)^(١). دون أن يخطئ العامّة، أما ابن قتيبة فقد نهض بمبدأ المفاضلة اللغويّة، إذ نصّ على ورود اللغتين في لسان العرب، ولكنّ الأجدود الكسر، قال: "يقولون الجنّازة، والأجدود الجنّازة"^(٢)، ونصّ ثعلب على لغة الكسر، وذهب شارح الفصيح إلى أنّ دلالة جنّازة بالكسر تعني السرير الذي يحمل عليه الموتى وجمعها جنّاز، والجنّازة بالفتح لا غير الميّت نفسه^(٣).

ويظهر لي أنّ الاختلاف في دلالة هذه المادة قد دفع اللغويين للوقوف عليها، وأنّ الخليل - وهو أقرب عهداً من الجوهري بلغة العرب - كان على صواب عندما أشار إلى ورود اللغتين، وأنّ (الثقل) الذي أشار إليه في معنى هذه المفردة يؤذن بإطلاقها مرّة على الميّت، وأخرى على سرير الميّت، وأنّ الشيء يؤخذ بحكم جاره، أما ميل العامّة إلى لغة الفتح فيفسّر

١. ابن السكّيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمّد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٦٣.

٢. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، ٣٢٦.

٣. الزمخشري، محمود بن عمر، شرح الفصيح، تح: د. إبراهيم بن عبدالله الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٦، ٤٤٥/٢، وانظر: الجبّان، أبا منصور، شرح الفصيح في اللغة، تح: د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١، ١٩٩١، ٢١٩.

في ضوء قانون السهولة والتيسير، قال عبدالنواب: "تميل اللغة في تطورها، نحو السهولة والتيسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتاً أخرى"^(١)؛ لأنّ الكسرة أمامية ضيقة، والفتحة وسطية حيّزها واسع.

وأما ما جاء من الانتقال من الفتح إلى الكسر، فقول العامّة: (الرّصاص)^(٢) و(الفصّ)^(٣)، والصواب فيهما الفتح، على أنّ الخليل لم ينكر لغة الكسر، فقد ذكر أولاً لغة الفتح، ثمّ عقب بلغة الكسر، قال: ويقال: (الرّصاص)^(٤)، ولكنّ ابن السكيت قد أنكر لغة الكسر، ونهى عنها (ولا تقل: الرّصاص)^(٥)، بينما ذهب ابن قتيبة إلى مبدأ المفاضلة اللغويّة، فارتأى أنّ الرّصاص بالفتح أجود، ولكنّه لم ينكر لغة الكسر^(٦).

والقول نفسه في مفردة (فصّ) فصّ الخاتم بالفتح، والعامّة تقوله بالكسر^(٧)، والفتح لغة نصّ عليها الخليل دون الكسر، قال: والفصّ: السنّ من أسنان الثوم^(٨)، ممّا يدل على أنّ لغة الكسر منكورة؛ لذا أدرجها ابن السكيت في باب الابتذال اللغويّ، والرداءة، قال: "وتقول هو فصّ

١. عبدالنواب، التطور اللغويّ، ٤٧.

٢. الجوهري، الصحاح، (رصاص).

٣. السابق نفسه، (فصص).

٤. الفراهيدي، العين، (رصاص).

٥. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ١٦٣.

٦. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٢٦.

٧. الجوهري، الصحاح، (فصص).

٨. الفراهيدي، العين، (فصص).

الخاتم، ويأتيك بالأمر من فَصّه، أي من مَفْصِلِهِ. فالكلام في هؤلاء الأحرف الفتح، ويقال: فصّ الخاتم بالكسر، وهي لغة رديئة^(١)، وعلى منهج المفاضلة اللغوية أجرى ابن قتيبة هذه المفردة، فجعل لغة الفتح هي اللغة العالية.

وهذا التّحول في هذه المسألة لا يعني ميل العامّة إلى قانون السهولة والتيسير؛ لأنّ الفتح أخفّ عليهم من الكسر، فهذه المخالفة الصوتية يرجعها إبراهيم أنيس إلى أنّ "الميل إلى الكسر دليل التحضر والرّقة في معظم البيئات اللغوية، فهي حركة المؤنّث في اللغة العربيّة، والتأنيث عادة محلّ الرقة، أو ضعف الأنوثة، ولا شكّ أنّ الحضريّ أميل إلى هذا بوجه عام"^(٢).

٢- المعاقبة بين الكسر والضم

ذكر الجوهريّ (الفِسْكِيل) بكسر الفاء والكاف الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل، ويسمّى الفِسْكِيل سُكَيْتاً^(٣) ومنه قيل: رجل فسكّل إذا كان رذلاً، والعامّة تقول: فُسْكُل بضمهما^(٤)، وإلى الكسر ذهب ابن قتيبة ولم يذكر لغة الضمّ، قال: "والفسكّل: الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل"^(٥).

١. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ١٦٣.

٢. أنيس، د. إبراهيم، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٦، ٩١.

٣. ابن دريد، محمد بن حسن، الجمهرة في اللغة، مكتبة الثقافة الدينيّة بالقاهرة، ٣/٣١١،

وانظر: الثعالبي، عبدالمملك بن محمد، فقه اللغة وسرّ العربيّة، تح: د. جمال طلبة، دار

الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤، ٦٣.

٤. الجوهري، الصحاح، (فسكّل).

٥. ابن قتيبة، أدب الكاتب، تح: علي محمد زينو، ١٥٣.

وهذا التّحول في المنظور الصوتيّ يرمي إلى أنّ الكسر والضمّ من الناحية الصوتية متشابهان؛ لأنّهما من أصوات اللين الضيقة، قال أنيس: "مالت القبائل البدويّة بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفيّ المسمّى بالضمّة؛ لأنّه مظهر من مظاهر الخشونة البدويّة فحيث كسرت القبائل المتحضرة، وجدنا القبائل البدويّة تضمّ، والكسر والضمّ من الناحية الصوتيّة متشابهان؛ لأنّهما من أصوات اللين الضيقة؛ لهذا تحلّ إحداهما مكان الأخرى في كثير من الظواهر اللغويّة"^(١) وارتأى أنيس في موطن آخر أنّ الكسرة أيسر من الضمة التي تحتاج إلى جهد عضويّ أكثر؛ لأنها "تكوّن بتحريك أقصى اللسان في حين أن الكسرة تتكوّن بتحريك أدنى اللسان وتحرك أدنى اللسان أيسر من أن تحرك أقصاه"^(٢).

٣- المعاقبة بين الكسر والسكون في عين الكلمة

(النَّغْل) الفصيح والعامّة تسكّن (النَّغْل)، قال الجوهريّ: نَغْل الأديم: فَسَدَ، وبابه طَرَب، فهو نَعْل، ومنه قوله: فلان نَعْل إذا كان فاسدًا النَّسَب، والعامّة تقول: نَعْل^(٣)، وقد اتفقت المدوّنة اللغويّة على تخطئة العامّة بتسكين (نَعْل)^(٤)، ويبدو أنّ هذا الميل في لسان العامة جاء للخفة؛ لأنّ الكسرة أماميّة ضيّقة تشكّل ثقلاً والسكون مظهر إضعاف وتيسير.

١. أنيس، في اللهجات العربيّة، ٩١.

٢. السابق نفسه، ٩٦.

٣. الجوهري، الصحاح، (نغل).

٤. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٢٢، وانظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، (نغل)، وابن فارس،

مقاييس اللغة، ٤١٥/٥، وابن منظور، لسان العرب، (نغل).

٤ - المعاقبة بين الفتح والسكون

جرى التّحول الداخليّ بتسكين الحرف المفتوح (عين الكلمة) ومعيار الصواب الفتح، جاء في مدوّنة الجوهريّ (العجم) بفتحيتين النوى، الواحدة عَجْمَة، مثل: قَصَب و قَصَبَة، يقال: ليس لهذا الزمان عَجْمٌ، والعامّة تقول: (عجم)^(١)، ونقل الأزهري عن ابن السكّيت وغيره (العجم) نوى التمر والنبق، والواحدة عَجْمَة^(٢)، وزاد ابن قتيبة عَجَم الرّمان^(٣)، وهذه المناقلة في لسان العامّة تحدث لبساً؛ لأنّ تسكين العين يقضي بوقوعه مصدراً للفعل (عجم) بمعنى مضغ أولاك^(٤)؛ لذا يختلط المصدر (العجم) باسم الجنس العجمي (العجم)، ويضاف إلى هذا أنّ نطق العامّة لهذه المفردة حولها من الفصيح بثلاثة مقاطع صوتية مبدوءة بمقطعين قصيرين مفتوحين، ومختومة بمقطع طويل مقفل (ص ح / ص ح / ص ح ص) إلى مقطعين طويلين مقفلين (ص ح ص / ص ح ص) ممّا ينبئ بنشيدان الخفّة.

ومثل هذا ما ورد في وزن (فُعَلَة) الذي حوّله العامّة إلى (فُعَلَة)، ومن ذلك (الدُّبْحَة) بوزن الهمزة، وجع في الحلق، قال أبو زيد: والعامّة تسكّن

١ . الجوهريّ، الصّحاح، (عجم).

٢ . الأزهريّ، تهذيب اللغة (عجم).

٣ . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٥٦، وانظر: الزمخشري، شرح الفصيح، ٥٤٩/٢.

٤ . ابن منظور، لسان العرب (عجم).

الباء^(١)، وقد ذكره الخليل بالتسكين، قال: "الدُّبْحَة: داء يأخذ في الحلق، ورُبَّمَا قتل"^(٢)، ونقل الأزهري، قال أبو عبيدة عن الأصمعيّ قال: "الدُّبْحَة بتسكين الباء وجع في الحلق، وكان أبو زيد يقول: الدُّبْحَة والدُّبْحَة لهذا الداء، ولم يعرفه بإسكان الباء"^(٣)، وذكر ابن قتيبة لغتين فيها (الدُّبْحَة) و(والدُّبْحَة) نقلاً عن أبي زيد^(٤).

ونحن أمام روايتين صدرتا عن رجلين لغويين موثوقين هما: أبو زيد والأصمعيّ، وأنّ عدم معرفة أبي زيد لـ (فُعَلَة) لا يلزم إنكار هذه اللغة التي عرفها الخليل والأصمعيّ، وأنّ اللبس مأمون في اللغتين، ولكنّ الجوهريّ مال إلى (دُبْحَة) على وزن (فُعَلَة) حملاً لها على (تُخَمَة) التي عُرفَت بفتح العين دون تسكينها.

قال الجوهريّ: "والاسم: التُّخَمَة بفتح الخاء والعامّة تسكّنها"^(٥)، ولم يذكر الخليل لغة غيرها، قال: "التُّخَمَة فاؤها واو في أصل التأسيس، ولكنّها استعملت، فقليل: اتَّخَم^(٦)، وسار على السّمّت نفسه سيبويه، فأدرجها في وزن فُعَلَة، قال: "والفُعَلَة تكسّر على فُعَل إن لم تجمع بالثناء،

١. الجوهريّ، الصّحاح، (ذبح).

٢. الفراهيدي، العين، (ذبح).

٣. الأزهري، تهذيب اللغة (ذبح).

٤. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٩٨.

٥. الجوهريّ، الصّحاح، (وخم).

٦. الفراهيدي، العين، (وخم).

وذلك قولك: تُخَمَّةٌ وتُخَمُّ، وتُهَمَّةٌ وتُهَمُّ^(١)، ولم يفارق ابن السكيت هذه اللغة فذكرها في باب ما أتى من الأسماء على فُعلة قال: "وهي التَّهْمَةُ، واللَّقْطَةُ، والتُّخْمَةُ والتُّخْفَةُ"^(٢)، ونصَّ ثعلب على فُعلة، قال: "وهي التُّخْمَةُ، والعامَّةُ تسكَّنُها"^(٣)، واقتصار النحارير على لغة واحدة فيها يؤذن بوقوع خطأ العامَّة فيها، وهذا التَّحول في لسان العامَّة نقل المفردتين (تُخْمَةُ) و(دُبْحَةُ) إلى ثلاثة مقاطع صوتية (ص ح ص / ص ح / ص ح ص) بدلاً من أربعة مقاطع في معيار الصَّحَّة (ص ح / ص ح / ص ح ص) وكانَّ التماس الخفَّة أصبح مطلباً في لسان العامَّة.

٥- المعاقبة بين الهمزة والواو

وردت ألفاظ في الصَّحاح تحوَّلت فيها الهمزة إلى الواو في لسان العامة دون التوقُّر على قانون صوتيَّ يجيز ذلك، وما تزال هذه الألفاظ فاشية في لسان العامة إلى يومنا هذا، ولم يفارقوها، وكانَّ هذا السَّمت بات متلبِّباً، فقالوا: واتاه مواتاة، وواجره مواجرة، وواخذه مواخدة، وواخاه مواخاة، ووازره موازرة، وواساه بماله مواساة، وواكله مواكلة، ووامره موامرة، كلَّ ذلك نصَّ عليه الجوهري بالقول: ولا تقل، وقال في واساه لغة ضعيفة فيه^(٤)، والأصل المقرَّر في هذه الألفاظ أنَّ تكون بالهمز دون الواو.

١. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط ١٩٨٣، ٥٨٢/٣.

٢. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٤٢٩، وانظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ٤٥١/٥.

٣. الجبَّان، شرح الفصيح، ٦٩٤/٢، وانظر: الزمخشري، شرح الفصيح، ٥١٥/٢.

٤. الجوهري، الصَّحاح (أتى، أجر، أخذ، أخو، أزر، أسى، أكل، أمر).

وذهب الخليل في معجمه إلى أنّ هذا التّحول جارٍ في لسان اليمن، وأنها لغة مطّردة في لسانهم، ولكنّها في نظر الخليل لغة قبيحة، وأنّ مبعث هذا الميل إلى هذه اللغة هو تحقيق مسألة الخفّة، جاء في كلامه على مادة (أتي)، "وتقول: آتيت فلاناً على أمره مؤاتاة، ولا تقول واتيته إلاّ في لغة قبيحة لليمن، وأهل اليمن يقولون: واسيت، وواكلت، ووامرت من أمرت، وإنّما يجعلونها واواً على تخفيف الهمزة في يؤاكل ويؤامر ونحو ذلك"^(١).

ونقل عبدالتوّاب نصّ الفراء في هذه المسألة، وأثنى عليه بالنباهة والفظنة قال: "وقد أصاب الفراء حين قال في ذلك: فأما قول العرب: واخيت، ووامرت، وواتيت، وواسيت، فإنّها بُنيت على المواخاة، والمواساة، والمواتاة، والموامرة، وأصلها الهمز، كما قيل: هو أسول منك، وأصله الهمز، فبدّل واواً وبني على السؤال وقول الفراء هنا: (بُنيت على) يدلّ على فطنته إلى ما يقول به من تولّد الصّوت الانزلاقي بين حركتين، وإلاّ لقال: إنّ واخيت قلبت فيها الواو عن آخيت، ولو قال هذا ما ناصره أيّ قانون صوتيّ في القول بهذا الانقلاب"^(٢).

فالفراء بنى على المصدر؛ لأنّ مجيء الهمزة المتوسطة مفتوحة، وانضمام ما قبلها يؤذن بسقوط الهمزة والتعويض عنها بصامت ضعيف

١. الفراهيديّ، العين (أتي).

٢. عبدالتوّاب، د. رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٦،

يجانس ما قبلها، أما ابن قتيبة فقط أنكر هذا التحوّل، وأدرجه في باب الخطأ، ونهى عنه، فعقّب بالقول: "يقال: أكلت فلاناً، إذا أكلت معه، ولا تقل: واكلته فأما وازرته فصرتُ له وزيراً، وآتيته على ما يريد. هذا كُله العوامّ تجعل الهمزة فيه واواً"^(١).

بينما مال الأزهريّ بعدما أورد اللغتين في هذه الألفاظ إلى منهج المفاضلة اللغويّة، فذكر اللغتين، وأودع مبدأ الجودة في لغة الهمزة، قال: "أكلت الرّجل وواكلته، فهو أكيلي، والهمزة في أكلت أكثر وأجود"^(٢)، وجاء في نصّ كتاب ما لم يُنشر من كتاب سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي "ومن ذلك قولهم: واخيته في آخيته بالمدّ إلا أنّها لغة ضعيفة"^(٣).

ومع أنّ أصحاب النّظر اللغويّ قد منعوا هذا التسهيل إلّا أنّنا لا نعدم ورودها في قراءة أبي جعفر المدنيّ، فكان يبدل الهمزة واواً^(٤) فقرأ في المضارع "ولو يواخذ الله الناس بظلم"^(٥).

١. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٠٩.

٢. الأزهريّ، تهذيب اللغة (أكل).

٣. الضامن، د. حاتم، نصوص محقّقة في اللغة والنحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، جامعة بغداد، ١٩٩١، ٥٧٦.

٤. الواسطيّ، عبد الله بن عبدالمؤمن، الكنز في القراءات العشر، تح: هناء الحمصي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨، ٦٥، وانظر؛ الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (أخذ).

٥. النحل: (٦١).

وعلق صاحب البحر المحيط على هذه القراءة بأنها مقيسة في هذه اللغة، قال: "قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها في الهمز، وأنت على لغة من قال: "واخذته فإن لم يكن للواو في الهمز أصل لم يجب المدّ من أجلها، وإبدال الهمزة واواً في مثل يؤاخذ مقيس، ونحوه: يؤذن، ويؤلف"^(١)، وهذا ما عزّزه الدّرس اللغويّ الحديث في تفسير هذا النوع من الإبدال في القراءة القرآنيّة "أمّا إذا كانت الهمزة المتوسطة مفتوحة مضموماً أو مكسوراً ما قبلها، فإنّها تسقط، ويعوّض عنها بصامت ضعيف يجانس ما قبلها.

يـ /ـ ء /ـ /ـ خـ ذ

يـ /ـ و /ـ /ـ خـ ذ

ولا يمكن حذفها من دون تعويض أو مدّ الصّوت بالمصوّت السابق لتعويض نبر الشدّة بنبر الطول"^(٢)، وهذا الإبدال فاشّ في العاميّات اليوم، وأخضعه عبدالتواب إلى قانون التيسير والسهولة، قال: "وقد يؤدي سقوط الهمز أحياناً إلى نوع من الاشتقاق الجديد، فإن سقط الهمز من الفعل يؤاسي مضارع آسى، ويؤدي مضارع أدّى، وتحولهما إلى يواسي ويودي

١. أبو حيّان محمد بن يوسف، البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ

علي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ت، ١٩١/٢.

٢. الجبوري، د. مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدّرس الصوتيّ القديم والحديث، دار الشؤون

الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠، ٥٦.

مثلاً هو المسؤول عن اشتقاق الماضي الجديد؛ واسى وودى، وَعُدَّ ذلك مما هو شائع في اللهجات الحديثة، وكان في لهجة طيء القديمة^(١).

٦- المعاقبة بين الياء والواو

ومما سُمِعَ من إبدال الياء واواً على غير قياس قولهم: في مسألة تصغير الاسم الثلاثي الذي ثانيه ياء: بُويّت، تصغير (بَيْت)، ويقتضي القياس أن يُصغَرَ على (بُيَيْت)^(٢)، قال الجوهري، والعامّة تقول: بُويّت^(٣)، ويبدو للباحث أنّ العامّة مالت إلى هذا الضرب من الإبدال لتحقيق مبدأ المماثلة الصوتية قال عبد التواب: "تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتخير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام^(٤) فقد حدث زيادة في كمية الصّوت للحركة على فاء الكلمة، فتحققت هذه الصورة في لسان العامّة، وما يزال هذا الإبدال سائراً في لسان العامّة اليوم، فيصغرون بيضة على (بويضة)، وعيناً على (عؤينة)، وشيخاً على (شويخ).

٧- المعاقبة بين الصوامت

١. عبدالتواب، التطور اللغوي، ٤٩، ٥٠.
٢. الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩، ٣١٤، وانظر: عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي، للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٥١، ١٩٨٠.
٣. الجوهري، الصحاح، (بيت).
٤. عبدالتواب التطور اللغوي، ٢٢. وانظر: هلالاً، د. عبدالغفار حامد، اللهجات العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣، ١٥٤.

ذكر الجوهري أنّ القُبْرَةَ، وهو ضَرْبٌ من الطير، والقُبْرَاءُ بالمدِّ وضَمِّ القاف والباء لغة فيها، والجمع قنابر، والعامّة تقول: القُبْرَةُ^(١)، ونصّ عليه ابن السكيت في باب ما يشدّد، قال: وهي القُبْرَةُ، والقُبْرُ، قال الراجز:^(٢)

يا لك من قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خلا لك الجو فيضي وأصفري
ونقّري ما شئت أن تنقري

ووجه الخطأ في قول العامّة هو فَكُّ المدغم، واستبدال النون بالباء الأولى، وهذا يعني فرارهم من المماثلة الصوتيّة إلى قانون المخالفة الصوتيّة^(٣)، إذ جَنَحَ أحد المتماثلين إلى الاختلاف؛ لتحقيق الخفّة الصوتيّة؛ لأنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة.

ومما يدور في فلك هذه المخالفة الصوتيّة ما جاء في لسان العامّة من قلب مكانيّ، فقالوا: ما أيشمه^(٤)، وهم يريدون ما أشأم فلاناً! فأصبح القلب في لسانهم على وزن (أعفل) بدلاً من (أفعل) لضرب من

١. الجوهريّ، الصّحاح (قبر).

٢. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ١٧٨.

٣. عبدالنواب، التطور اللغويّ، ٣٧.

٤. الجوهري، الصّحاح، (شأم).

التخفيف، وقد أدرجته المدوّنة اللغويّة الحديثة في باب المخالفة الصوتية^(١)؛ لتحقيق التيسير والسهولة.

ومثل هذا ما نطقت به العامّة عند النّسب إلى (حرّان) اسم بلد، بقولهم: حرّانيّ على القياس، ولكنّ السّماع فيه (حرّانيّ)^(٢)، ويظهر أنّ السّماع خضع لقانون المخالفة الصوتيّة على حين اختارت العامّة المماثلة بقطع النظر عن وزن حرّان إن كان على (فُعْلان) أو (فُعْعال) كما أشار الجوهريّ.

٨- حذف الهمزة

حُذِفَت الهمزة في نطق العامّة لمفردة (أعنان) جمع تكسير لـ (عَنَن)، قال الجوهريّ: "وأعنان السماء: صفائحها، وما اعترض من أقطارها كأنّه جَمْعُ عَنَن. والعامّة تقول: عَنان السماء"^(٣).

وقد أشار الدّرس اللغويّ الحديث إلى هذا التّوع من الحذف الذي عُدّ شائعاً في لسان العامّة اليوم، قال رمضان عبد التّواب: "وسقوط الهمز في غير أوّل الكلمة هو الشائع في اللهجات العربيّة الحديثة، وكان هو المميّز للهجة قريش في الجاهليّة غير أنّ هذا التسهيل امتدّ إلى الهمزة في أوّل الكلمة كذلك، في كثير من الكلمات في العاميّات الحديثة، مثل:

١. عبد التّواب، التطور اللغويّ، ٣٨.

٢. الجوهريّ، الصّحاح، (حرّ).

٣. الجوهريّ، الصّحاح، (عَنَن).

(باط) في (آباط)، و(دان) في (آذان) و(سنان) في (أسنان)^(١) ولا نعدم وجود هذا التسهيل في بعض القراءات القرآنية، فقد قرأ أبو عمرو، وورش عن نافع (يومنون) البقرة: (٢٧٥) بغير همز^(٢)، ودارت هذه المخالفة الصوتية على نشدان الخفة والسهولة والتيسير.

٩- زيادة لاصقه (أل) التعريف

من المسائل الصرفية التي أشار إليها الجوهري في تخطيطه العامة أنهم يدرجون لاصقة صوتية في مفردتي (عين) و (رأس) قال الجوهري: "ورأس عين موضع، والعامة تقول: رأس العين، وتقول: أعد عليّ كلامك من رأس، ولا تقل من الرأس والعامة تقوله"^(٣)، ويظهر للباحث أنّ الجوهري قد اعتمد قول ابن السكيت في هذه المسألة، إذ ذهب إلى القول: "وتقول: خذه من رأس، ولا تقل من الرأس، وتقول: قد قَدِمَ من رأس عين، ولا تقل من رأس العين"^(٤).

جاء في معجم ما استعجم بلفظ التعريف قال: "رأس العين على لفظ عين الماء، وبعض اللغويين يقول: رأس عين وينكر أنّ تدخله الألف واللام، وهو موضع في ديار بني ربيعة. ... وهي كلّها بين الحيرة والشام قال سحيم بن وثيل الرّياحي:

١. عبدالنواب، التطور اللغوي، ٤٨.

٢. ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمّد، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠١، ٨٤.

٣. الجوهري، الصحاح (رأس): وانظر الأزهرى، تهذيب اللغة (رأس).

٤. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٢٦٩.

هم قتلوا عميد بني فراس برأس العين في الحجج الخوالي
ومن رأس العين هذا يخرج نهر الخابور، وهي كلها من البلاد
الجزيرة، قال المخبّل السعديّ:

وأنكحت هزلاً خُلَيْدَةً بعدما زَعَمْتَ برأس العين أنك قاتله^(١).

وقد استقصى الصّفديّ هذه المسألة، وذهب إلى أنّ الجوهريّ قد
وهم فيها مستنداً في ذلك إلى قول، الكسائي، وما حفظه الشعر، قال:
"قلت: قال علي بن حمزة: إنّما يقال: جاء فلان من رأس عين، إذا كانت
عيناً من العيون نكرة، فأما رأس عين هذه التي بالجزيرة، فلا يقال فيها إلاّ
رأس العين، وأنشد للمخبّل السعديّ: وأنكحت هزلاً خُلَيْدَةً بعدما زَعَمْتَ
برأس العين أنك قاتله"^(٢).

١٠ - زيادة التاء

ذهبت المدونة الصّرفيّة إلى أنّ وزن (فَعول) بمعنى فاعل يستوي فيه
المذكّر والمؤنّث^(٣)، وعليه لا تلحق به التاء إن جاء وصفاً لمؤنّث، بل
يعامل كما يعامل المذكّر، ذكر الجوهريّ أنّ العامّة تقول: عجوزة، قال:

١. البكريّ، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تح:
د. جمال طلبة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩١، ج ٢/٢٢٥. وانظر: ابن
منظور، لسان العرب، (رأس).

٢. الصّفديّ، نفوذ السّهم فيما وقع للجوهريّ من الوهم، ٢٦٧.

٣. الزمخشريّ، شرح الفصيح، ٤٠٦/٢.

والعجوز المرأة الكبيرة، ولا تقل عجوزة، والعامّة تقوله^(١)، وهذا ما نصّ عليه ابن السكيت^(٢) من قبل، وعلى هذا جاء قول ابن قتيبة^(٣)، وثلعب^(٤)، وقد ذكر صاحب التهذيب اللغتين^(٥) ومما يعزّز ورود صحّة (عجوز) دون (عجوزة) أنّ لغة التنزيل قد نصّت عليها، قال تعالى: "قالت يا ويلتي أألدُ وأنا عجوزٌ وهذا بعلي شيخاً"^(٦). وقد عزّت المدوّنة اللغويّة الحديثة إلحاق التاء بهذا الوزن (فَعول) إلى القياس الخاطيء، أو ما يسمّى عند القدامى بالتوهم^(٧).

ومما بني على المخالفة الصوتيّة في المدار الصرفي أنّ العامّة حوّلت الفعل (يُوشِك) إلى البناء للمجهول (يُوشِك)، قال الجوهري: "وأوشك الرّجل يوشك إيشاكاً: أسرع في السّير، ومنه قولهم: يُوشِك أنّ يكون كذا بكسر الشين، والعامّة تقول: يُوشِك بفتح الشين، وهي لغة رديئة"^(٨)، وقد أنكر الخليل ومَنْ لفّ لّفه هذه اللغة بقوله: "يُوشِك أنّ يكون، ومَنْ قال:

١. الجوهريّ، الصحاح، (عجز).

٢. ابن منظور، لسان العرب (عجز).

٣. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٦٣.

٤. الزمخشري، شرح الفصيح، ٥٩٧/٢.

٥. الأزهري، تهذيب اللغة (عجز)، وانظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣٣٢/٤، وابن منظور،

لسان العرب (عجز) والفيروز أبادي، القاموس المحيط (عجز).

٦. هود، (٧٢).

٧. عبدالنواب، التطور اللغويّ، ٦٧، ٧٢.

٨. الجوهريّ، الصحاح (وشك).

يُوشِكُ فقد أخطأ لأنَّ معناه يُسْرِعُ"^(١)، ويبدو لي أنَّ مسوِّغَ هذا التَّحول هو طلب الخفة والسهولة لأنَّ الفتحة حركة وسطية غير مركزيَّة^(٢)، وهذا ما لم تتوفَّر عليه الكسرة بوصفها ضيقة أمامية.

(٤)

- المستوى التَّحويّ

دارت مسائل هذا المستوى فيما وقع من إخبار بالجمع عن المبتدأ المفرد، أو التناوب الخاطئ بين حروف الجرّ، أو ما وقع من توهم في باب الإضافة، ذكر الجوهريّ في أثناء بسطه لمادة (سفل) أنَّ العامّة تقول: هو سَفِلة، قال: "والسَّفِلة بكسر الفاء: السَّقَاط من النَّاس يقال: هو من السَّفِلة، ولا تقل: هو سَفِلة؛ لأنّها جمع، والعامّة تقول: رَجُل سَفِلة من قوم سَفِلي"^(٣)، فوجه الصواب أن يتطابق الخبر والمبتدأ، فيقال: هم سَفِلة، وأمّا قول العامّة: هو سَفِلة فهذا يعني الإخبار بالجمع عن المفرد، وقد اتفقت المدوّنة اللغويّة على إدراج هذه المسألة (عدم التطابق) في باب الخطأ اللغويّ، جاء في إصلاح المنطق: وهم السَّفِلة، ومن العرب من يخفّف، فيقول: "السَّفِلة، ويقال: فلان من سَفِلة النَّاس وفلان من عليّة الناس"^(٤)، ونصّ ابن قتيبة على أنّ قولهم: أنت سَفِلة ممّا تخطئ فيه العامّة

١. الفراهيدي، العين (وشك)، وانظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (وشك)، وابن منظور، لسان العرب (وشك).

٢. الشايب، د. فوزي، محاضرات في اللسانيّات، وزارة الثقافة، عمّان، ط١، ١٩٩٩، ٢٤٠.

٣. الجوهريّ، الصّحاح، (سفل).

٤. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ١٦٨.

"وتقول: أنت سَفِلة، وذلك خطأ، والصَّواب أن تقول: أنت من السَّفِلة"^(١)،
وذهب ابن فارس إلى أنّ "السَّفِلة الدّون من الناس، يقال: هو من سَفِلة
الناس، ولا يقال هو سَفِلة"^(٢)، وزاد صاحب شرح الفصيح أنّ السَّفِلة لا
واحد لها من لفظها"^(٣).

وممّا جاء من خطأ العامّة في باب تناوب حروف الجر أنّ العامّة
تضع حرف الجر (الباء) في مكان (على) في مادّة (بنى) قال الجوهري:
"بنى بيتاً، وبنى على أهله يبني: زفّها بناءً فيهما والعامّة تقول، بنى بأهله،
وهو خطأ"^(٤)، وما نبّه عليه الجوهريّ وقع فيه، وقد تعقّبته صاحب مختار
الصّحاح، إذ قال: "وهو رحمه الله قد قاله بالباء في عَرَس"^(٥)، وقد حرّر
هذا المعنى ابن قتيبة بالتأصيل له، قال: "ويقال: بنى فلان على أهله،
أصله أنّه كان من يريد منهم الدّخول على أهله ضرب عليها قبة، فقليل لكلّ

١ . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٢١ . وانظر: الزاهد، محمد بن عبدالواحد، العشرات في غريب

اللغة، تح: د. عبدالرؤوف جبر، ط١، ١٩٨٤، ٨١.

٢ . ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣، ٧٨.

٣ . الجبّان، شرح الفصيح، ٢١٢.

٤ . الجوهريّ، الصّحاح (بنى).

٥ . أبو بكر الرازي، مختار الصّحاح (عرس).

داخل بأهله (بان^(١))، ومعنى الاستعلاء بيّن في هذه المسألة دون الإلصاق.

ومما عُدَّ خطأً في تعدية الفعل (عير) لمفعوله الثاني بحرف الجر الباء أنّ العامّة تقول: عيره بكذا والصّواب: عيره كذا، قال الجوهري: وعيره كذا من التعبير، أي التويخ، والعامّة تقول: عيره بكذا^(٢)، فقد منع الجر الفعل المتعدّي من الوصول إلى مفعوله الثاني مباشرة، وإلى هذا ذهب صاحب التهذيب، وأنشد^(٣):

وعيرتني بنو ذبيان خشيته وهل عليّ بأن أخشاك من عار

وقد تتبّع هذه المادة الحريري، ودلّ على أنّ الفصاحة اللغويّة تقتضي التعدية للفعل بنفسه، قال: "ويتولون: عيرته بالكذب والأفصح أن يقال: عيرته الكذب بحذف الباء، كما قال أبو ذؤيب:

وعيرني الواشون أنني أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عازها"^(٤)

وقد ذكر صاحب تاج العروس أنّ المرزوقي قد صرّح في شرح الحماسة بأنّه يتعدّى بالباء، وقال المختار تعديته بنفسه^(١).

١. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٥١، وانظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (بنى)، والحريري، درّة

الغواص، ٢٠٥، وابن منظور، لسان العرب (بنى).

٢. الجوهري، الصّحاح (عير).

٣. الأزهرى، تهذيب اللغة (عير).

٤. الحريري، درّة الغواص، ١٤٨.

ويظهر لي أنّ تعدية الفعل بنفسه تعضدها النصوص اللغوية الفصيحة على حسب ما بسطه الحريريّ ومَنْ سبقه، قالت ليلي الأخيّية^(٢):

أعيرتني داءً بأَمك مثله وأي حَصان لا يقال لها هلا

ومما وَهَمَّت فيه العامّة في مَثَلٍ مشهورٍ (هو أحمق مِنْ رِجْلَةٍ) فقد نطقت بها (مِنْ رِجْلِهِ)، قال الجوهريّ: والعامّة تقول: مِنْ رِجْلِهِ، بالإضافة^(٣)، قال الخليل في معنى الرّجلة: "والرّجلة منبت العرفج الكثير في روضة واحدة"^(٤)، وخير من وقف عليه بالتبيان الزمخشريّ، فذهب إلى أنّ العامّة قد أخطأت بسبب من الوهم؛ لأنّ الوقف على التاء بهاء في (رجلة) قد أحدث لبساً في أذهانهم فظنّوا أنّ تاء التأنيث (هاء) فأضافوها إلى (رِجْل)، قال: "وقولهم: أحمق مِنْ رِجْلَةٍ، وهي البقلة الحمقاء، والعامّة تقول: أحمق مِنْ رِجْلِهِ، وهو خطأ، وإنّما غلطوا فيه؛ لأنّهم سمعوا العرب يقولون: أحمق مِنْ رِجْلَةٍ، بالهاء عند الوقف، فقدّروا أنّ الرّجل مضاف إلى الهاء، ولم يعرفوا التمييز بين فتح اللام وكسرها"^(٥).

١. الزبيديّ، تاج العروس (عير).

٢. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٥٦.

٣. الجوهريّ، الصّحاح (رجل).

٤. الفراهيدي، العين (رجل)، وانظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (رجل)، والميدانيّ، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ٤٠١/١، وابن منظور، لسان العرب (رجل) والفيروز أبادي، القاموس المحيط (رجل).

٥. الزمخشريّ، شرح الفصيح، ٦١٩/٢.

ومن الخطأ الحادث في لسان العامة أن حذفوا المضاف (ذو) وأقاموا المضاف إليه في مكانه، فذكر الجوهري أنّ العامة تقول: "هو قرابتي، وهم قراباتي"^(١)، ومعيار الصّواب أن يقال: هو ذو قرابتي بالتلازم بين المضاف والمضاف إليه في هذه الكلمة على ذلك نصّت المدوّنة اللغويّة، قال الخليل: "والقريب: ذو القرابة، ويجمع أقارب، وقريبة جمعها قرائب، للنساء"^(٢)، جاء في مقاييس اللغة "يقال: قَرُبَ يُقْرَبُ قُرْبًا، وفلان ذو قرابتي، وهو مَنْ يقرب منك رحماً، وفلان قريبي، وذو قرابتي"^(٣).

ويعزّز معيار الصحة اللغويّة أنّ لغة التنزيل قد حفظته في عشرة مواقع، قال تعالى: "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذي القربى واليتامى والمساكين"^(٤)، وقال تعالى: "وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ"^(٥)، وقال تعالى: "وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه"^(٦)، وقال تعالى: "واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل"^(٧)، وقال تعالى: "واعلموا أنّما غنمتم من شيء فإنّ لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى

١ . الجوهري، الصحاح، (قرب).

٢ . الفراهيدي، العين (قرب)، وانظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (قرب).

٣ . ابن فارس، مقاييس اللغة، ٨٠/٥.

٤ . البقرة: (٨٣).

٥ . البقرة: (١٧٧).

٦ . النساء: (٨).

٧ . النساء: (٣٦).

والمساكين وابن السبيل"^(١)، وقال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ"^(٢)، وقال تعالى: "وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا"^(٣)، وقال تعالى: "وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"^(٤)، وقال تعالى: "فَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ"^(٥)، وقال تعالى: "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ"^(٦).

(٥)

المستوى الدلالي

بيّن الدرس اللغويّ الحديث أنّ التطور الدلالي يرجع إلى دواعٍ كثيرة منها^(٧):

١. تغيير طبيعة الشيء، أو عناصره، أو وظائفه.

١. الأنفال: (٤١).

٢. النحل: (٩٠).

٣. الإسراء: (٢٦).

٤. النور: (٢٢).

٥. الروم: (٣٨).

٦. الحشر: (٧).

٧. عبدالقوّاب، التطور اللغويّ، ١٢. وانظر: ظاظا، كلام العرب، ٥١، وحسّان، اللغة العربيّة

معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ٣٣٧، ١٩٩٨، والشايب، محاضرات في

اللسانيّات، ١٥٢.

٢. قد يحمل التطور اللغويّ على سوء الفهم، فالإنسان يقيس على ما عَرَفَ، فقد يخطئ، وقد يصيب في استخراج الدلالة التي تلقى شيوعاً بين الناس.

٣. لَمَّا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية، فإنّ التطور في الحياة يستدعي المعاني الجديدة المولّدة التي لم تعرف من ذي قبل.

على أنّ التطور الدلاليّ لم يغيّر طبيعة اللفظة في بنائها، بل بقي اللفظ عربياً، ولكنّه اكتسب معنى مختلفاً عمّا كان يعرف، وقد عُدَّ هذا اللفظ بهذا التطور في النظر اللغويّ الحديث مولّداً^(١).

وممّا يطالِعنا في هذا المدار أنّ العامّة قد استحدثت معنى (الاستحقاق) للفظ (مستأهل) على نحو مغاير لما نصّت عليه المدوّنة اللغويّة من أنّ (المستأهل) هو الذي يأخذ الإهالة (السمن) أو يأكلها، قال الجوهريّ: "والمستأهل الذي يأخذ الإهالة، أو يأكلها، وتقول: فلان أهل لكذا، ولا تقل: مستأهل، والعامّة تقول" (٢).

وقد نقل الأزهرّيّ أنّ الأصمعيّ، وأبا زيد، والمازنيّ لا يجيزون استعمال استأهل بمعنى استحقّق، وأمّا الأزهرّيّ نفسه، فقال: "أمّا أنا فلا أنكره، ولا أخطئ من قاله" (٣).

وتناول الحريريّ هذه المسألة، وخصّها بالتحليل والتفصيل، فقال: "ويقولون: فلان يستأهل الإكرام، وهو مستأهل للإنعام، ولم تسمع هاتان

١. ظاها، كلام العرب، ٧٩ (أوضح عبارة) وانظر: السيوطي، المزهر، ٣٠٤/١١.

٢. الجوهريّ، الصّحاح (أهل).

٣. الأزهرّيّ، تهذيب اللغة، (أهل).

اللفظتان في كلام العرب، ولا صوبهما أحد من أعلام الأدب، ووجه الكلام أن يقال: فلان يستحقّ التكرمة، فأما قول الشاعر:

لا بَلْ كُلي يا مِي واستأهلي إِنَّ الذي أنْفَقْتُ من ماليه

فإنه عنى بلفظة استأهلي: أي: اتخذي إهالة^(١).

ثم وقف عليها العدناني في معجمه، وأجاز استعمالها بقوله: "لذا يجوز لنا أن نقول: أنت أهل للاحترام وتستأهل الاحترام"^(٢)، وقد بنى رأيه هذا على إجازة الأزهرّي، والصّاغاني، والزّمخشريّ.

ويظهر للباحث أنّ مجال استعمال اللفظة قد توسّع؛ ليشمل المعنى المعنويّ إلى جانب المعنى الحسيّ، وفي هذا توسيع للدلالة، وانتقال باللفظة من معنى التخصيص إلى معنى التعميم، واللغة ظاهرة اجتماعيّة شديدة الارتباط بثقافة الشعب وحاجاته، وما زال هذا اللفظ ممتدّاً في لهجات اليوم بمعنى الاستحقاق.

ومثل هذا لفظة (مأتم) إلا أنّ فيها انتقالاً معكوساً من تعميم إلى تخصيص، قال الجوهرّي: "المأتم عند العرب: نساء يجتمعن في الخير والشر، والجمع المأتم، وعند العامّة: المصيبة، يقولون: كُنّا في مأتم فلان، والصّواب كُنّا في مناخة فلان"^(٣)، وهذا المعنى قرّره الخليل، قال: "والمأتم الجماعة من الرّجال والنّساء في فرح أو حزن"^(٤)، وذكر ابن قتيبة في باب معرفة ما يضعه النّاس في غير موضعه "يقولون: كُنّا في مأتم، وليس كذلك،

١. الحريري، درّة الغواص، ١٧.

٢. العدنانيّ، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٧٣، ٣١.

٣. الجوهرّي، الصّحاح، (أتم).

٤. الفراهيديّ، العين (أتم).

إنّما المأتمّ النّساء يجتمعن في الخير والشرّ، والجمع مأتم، والصّواب أنّ يقولوا: كُنّا في مناحة، وإنّما قيل لها مناحة من النواحي لتقابلهنّ عند البكاء"^(١).

وتُعَدّ هذه اللفظة من الأضداد؛ لأنّها تجمع معنيين متضادين (الفرح والحزن)، قال عبدالنّوابة: "المأتمّ عدّها أبو حاتم وقطرب من الأضداد؛ لأنّها تدلّ عندهما على النّساء المجتمعات في فرح وسرور، كما تدل على النّساء المجتمعات في غمّ وحزن والأصل في ذلك عموم المعنى"^(٢). ولا نعدم أنّ نجد هذا التخصيص للمعنى فاشياً في لهجات العامّة اليوم.

ومثل هذا التخصيص ما يطالعنا في لفظ (خَتَنَ) "والختن: كلّ ما كان من قبل المرأة، مثل الأب، والأخ، وهم الأختان، هكذا عند العرب، وأمّا العامّة، فختن الرجل عندهم زوج ابنته"^(٣)، وقال صاحب إصلاح المنطق: "وكلّ شيء من قبل المرأة فهم الأختان، والصّهر يجمع هذا كلّه"^(٤) والقول نفسه عند ابن قتيبة من أنّ الختن كلّ شيء من قبل المرأة، وهم الأختان^(٥)، ومثل ذلك في التهذيب^(٦) ومقاييس اللغة^(٧).

فالعامّة ضيّقت المعنى، وأدارته على التخصيص بدلاً من التعميم، إذ خصّت به زوج الابنة، وتركت المعنى العام الذي يشمل كلّ ما كان من قبل

١. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٠.

٢. عبدالنّوابة، د. رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ٢٤.

٣. الجوهريّ، الصّحاح (ختن).

٤. ابن السّكيت، إصلاح المنطق، ٣٤٠.

٥. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٠٢.

٦. الأزهرّيّ، تهذيب اللغة (ختن).

٧. ابن فارس، مقاييس اللغة، ٢٤٥/٢.

المرأة، ويبدو للباحث أنّ هذا اللفظ لم يُعد مستعملاً في لسان العامة اليوم.

ومما يُعدّ من هذا الباب أنّ العامة قد قصّرت معنى (الحمام) على الدّواجن فقط، إذ الحمام عند العرب: "ذوات الأطواق، نحو: الفواخت، والقماريّ، وساق حر، والقطا، والوراشين، وأشباه ذلك، والواحدة: حمامة يقع على الذكر والأنثى.... وعند العامة أنّها الدّواجن فقط"^(١)، وقد غلّط ابن قتيبة العامة في هذا النقل "ومن ذلك الحَمَام، يذهب الناس إلى أنه الدّواجن التي تستفرخ في البيوت، وهذا غلط، إنّما الحمام ذوات الأطواق وما أشبهها، مثل: الفواخت، والقماريّ، والقطا، قال ذلك الأصمعيّ، ووافقه عليه الكسائيّ، قال حميد بن ثور:

وما هاج هذا الشّوق إلّا حمامة دَعَت ساقَ حُرٍّ تَرَحَّةً وترنّما

فالحمامة ههنا قمرية..."^(٢)، وهذا خروج من باب التعميم إلى باب تخصيص الدلالة، وهو توسّع في الحالة العكسية، ولست على يقين من استعمال العامة اليوم لهذا المعنى. على أنّ الفعل قد أصابه شيء من التوسّع الدلالي في لسان العامة، إذ ذهبت إلى التوسّع في دلالة الفعل (يتصدّق) فجعلت له ضدّاً في المعنى بمعنى (يسأل) بدلاً من (يعطي)، قال الجوهريّ: "والمتصدّق الذي يعطي الصدقة، ومررت برجل يسأل، ولا

١. الجوهريّ، الصحاح، (حمم).

٢. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٢.

تقل: يتصدّق، والعامّة تقوله"^(١). فالأصل المقرّر في المدوّنة اللغويّة أنّ الفعل (يتصدّق) بمعنى (يعطي) قال تعالى: "وتصدّق علينا إنّ الله يجزي المتصدّقين"^(٢)، وهذا التطوّر الدلالي بنى الفعل على التضاد، قال ابن السكيت: "وتقول فلان يسأل، ولا تقل يتصدّق، إنّما المتصدّق المعطي"^(٣)، والقول نفسه عند ابن قتيبة^(٤)، والأصل المقرّر في المدوّنة اللغويّة أنّ التضاد مقصور على ما سُمع عن العرب، ولا يجوز القياس عليه، وقد شرط أصحاب النظر اللغويّ له شروطاً صارمة^(٥) تشدّدوا فيها، وهذا يعني أنّ وروده في لسان العامّة يُعدّ خطأً بيّناً.

ومما أخطأت فيه العامّة أنّها لا تميز بين بناء (أفعل) و(فعل) في حقل الفعل، وهذا بيّن في الفعل (أعرس) بمعنى اتّخذ عروساً، و(عرّس) بالمكان إذا أقام به، فأوقعت عرّس بمعنى أعرس على ذلك نصّ الجوهريّ "وقد أعرس فلان، أي: اتّخذ عُرْساً، وأعرس بأهله بنى بها، وكذا إذا غشيتها، ولا تقل: عرّس والعامّة تقوله"^(٦)، وهذا ما ذهب إليه ابن قتيبة من قبل، قال: "أعرس الرجل بامرأته، ولا يقال عرّس"^(٧)، ونقل ابن فارس قول أبي عمرو بن العلاء: يقال: أعرس الرجل بأهله إذا بنى بها يُعرس إعراساً،

١. الجوهري، الصحاح (صدق).

٢. يوسف، (٨٨).

٣. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٢٩٦.

٤. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٢.

٥. ظاها، كلام العرب، ١١٣.

٦. الجوهري، الصحاح (عرس).

٧. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣١١.

ويعرّس تعريساً، والتّعريس نزول القوم في سفرٍ آخر الليل^(١)، فالإعراس مصدر للفعل (أعرس) بمعنى (بنى) والتّعريس مصدر للفعل (عرّس) بمعنى أقام، وبين الكلمتين بون شاسع في المعنى، وكأنّ العاقبة مالت إلى توليد معنيين مختلفين للفعل (عرّس) مما يُعدّ من باب المشترك بوصفه مظهراً من مظاهر التضخم اللغويّ، ولفظ (عرّس) ما يزال مستعملاً في بعض البيئات العربيّة اليوم.

١ . ابن فارس، مقاييس اللغة، ٤/٢٦ . وانظر: الأزهري، تهذيب اللغة (عرس).

ومّمّا خلص إليه هذا البحث:

- ١- أنّ أخطاء العامّة لم تقتصر على مستوى لغويّ محدّد، بل جاءت متناثرة في المستويات اللغويّة جميعها، ولكنّها متفاوتة في درجة ورودها في تلك المستويات.
- ٢- أنّ اللغة لا تسير في خطّ مستقيم دائماً، بل تتعرض لمؤثرات تنحرف بها إلى نحو مغاير.
- ٣- أنّ معيار الصّحة اللغويّة لا يتوفّر على شرط صارم؛ لأنّ ثمة اختلافاً في المدوّنة اللغويّة فما ثبتت صحّته في مصنّف ما، يثبت خطؤه في مصنّف آخر؛ لذا ضيقّ الجوهريّ واسعاً في المدار اللغويّ.
- ٤- أنّ تصرّف العامّة في الأسماء كان أوضح منه في الأفعال؛ نظراً لكثرة استعمالها وتصرفاتها على خلاف الفعل.
- ٥- أنّ ما أصاب الصّوائت القصيرة والطويلة كان أكثر ممّا أصاب الصوامت؛ لكثرة دورانها وضعفها.

المراجع:

١. آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٠.
٢. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط١، ٢٠٠١.
٣. أنيس، د. إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦.
٤. البكري، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تح: د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩١.
٥. الثعالبي، عبدالملك بن محمد، فقه اللغة وسر العربية، تح: د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤.
٦. الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩.
٧. الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ت: د. علي أبو مُلحِم، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
٨. الجبان، أبو منصور، شرح الفصيح في اللغة، تح: د. عبدالجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩١.
٩. الجبوري، د. مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠.

١٠. الحرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، تح: أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحمودية، د. ت.
١١. الجوهرى، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩٠.
١٢. حجازي، د. محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب، مصر، د.ت.
١٣. حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨.
١٤. الحريري، القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
١٥. أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
١٦. ابن دريد، محمد بن حسن، الجمهرة في اللغة، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، د. ت.
١٧. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٨. الزاهد، محمد بن عبدالواحد، العشرات في غريب اللغة، تح: د. عبدالرؤوف جبر، ط١، ١٩٨٤.
١٩. الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، لحن العوام، تح: د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.
٢٠. الزمخشري، محمود بن عمر، شرح الفصيح، تح: د. إبراهيم بن عبدالله الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٦هـ.
٢١. ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، حجّة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠١.
٢٢. ابن السكيت، يعقوب، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٣.
٢٣. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط١٩٨٣.
٢٤. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، تح: محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر، د.ت.
٢٥. السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ت.
٢٦. شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠.

٢٧. الشايب، د. فوزي، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمّان، ط١، ١٩٩٩.
٢٨. الصالح، د. صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٠، ١٩٨٣.
٢٩. الصفدي، صلاح الدين بن أيك، نفوذ السهم فيما وقع للجوهريّ من الوهم، تح: محمد عايش، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦.
٣٠. الصفدي، صلاح الدين خليل بن آيك، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠.
٣١. الضامن، د. حاتم، نصوص محقّقة في اللغة والنحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١.
٣٢. ظاظا، د. حسن، كلام العرب، (من قضايا اللغة العربيّة) بيروت، لبنان، ١٩٧٦.
٣٣. عبدالتواب، د. رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٦.
٣٤. عبدالتواب، د. رمضان، التطور اللغويّ (مظاهره وعلله وقوانينه) مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٣.
٣٥. عبدالتواب، د. رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د. ت.

٣٦. العدناني، محمد، الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان،
١٩٧٣.
٣٧. عطّار، أحمد عبدالغفور، مقدّمة كتاب الصحاح، القاهرة، ط ١،
١٩٨٢.
٣٨. عمر، د. أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب،
ط ٧، ١٩٩٧.
٣٩. ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام هارون، دار
الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩١.
٤٠. ابن فارس، أحمد، الصاحبى فى فقه اللغة العربيّة، أحمد حسن
بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧.
٤١. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: د. مهدي
المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، د. ت.
٤٢. الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الكتب
العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٥.
٤٣. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تح: محمد زينو،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥.
٤٤. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تح: محمد محيي الدين
عبدالحميد، ط ٤، ١٩٦٣.
٤٥. قدّور، د. أحمد محمد، مصنّفات اللحن والتثقيف اللغويّ حتى
القرن العاشر الهجريّ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦.

٤٦. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٥.
٤٧. الموسى، د. نهاد، قضيّة التحول إلى الفصحى في العالم العربيّ الحديث، دار الفكر، عمان، ط١، ١٩٨٧.
٤٨. الميدانيّ، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.
٤٩. هلال، د. عبدالغفار حامد، اللهجات العربيّة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.
٥٠. الواسطي، عبدالله بن عبدالمؤمن، الكنز في القراءات العشر، تح: هناء الحمصي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨.